

الزهر اليانع على قول صاحب القاموس

في الديباجة ولا مانع

تأليف

محمد بن يوسف الدمياطي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

د. هاشم عبد السلام

كلية التربية / ابن رشد / جامعة بغداد

مقدمة

وبعد فقد تفضل الزميل الكريم الدكتور طه محسن رئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية - جامعة الانبار ، فأهدى إلي مشكوراً مخطوطة صرفية في أهدية الأعمال ، كان قد نقلها من مكتبة خسرو باشا في أثناء زيارته للمكتبات الموجودة في استانبول ، والمخطوطة بعنوان : « الزهر اليانع على قول صاحب القاموس في الديباجة ولا مانع » لمحمد بن يوسف الدمياطي . ووجدت أن المخطوطة جديدة بالنشر لما فيها من فوائد صرفية تعليمية في موضوع الأفعال الثلاثية المجزئة وضبطها ، لاستيفائها ضوابط الأبواب المختلفة ، وتفسيرها لما شذ عن تلك الضوابط اعتماداً على أقوال أئمة العلم في هذا الموضوع .

وقد اجتهدت في ضبط النص ، وراجعت ما يقتضي التحقيق . واثبت ما وجدت نافعاً في الهوامش ، ولم أنحر وسعاً في ذلك لأن وفقت في عملي فمن الله التوفيق . ترجمة المؤلف :

لم نلف على ترجمة وافية للمؤلف تشير إلى ولادته ونشأته ومصنفاته . وما ذكره محمد المحبتي^(١) في كتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لا يعنو أن يكون معلومات يسيرة لا تُفني الدارس المتطلع إلى تفصيل يكشف عن شخصية المؤلف بما يرضي تطلعه . فقد ذكر أنه محمد بن يوسف بن عبد القادر الدمياطي المصري الحنفي ، مفتي مذهب النعمان بالقاهرة ، المبدئي من تحريراته التحقيقات الباهرة ، المتكلم في المجالس ، والمظهر من نرد بحره الفلاس ، الذي جمع وألف وكتب وأفاد ... ولازم شيوخ الحنفية من المصريين كالشيخ الامام زين بن نجيم وأخيه الشيخ عمر ، وشيخ الفقهاء في وقته الشيخ علي بن غانم المقدسي وغيرهم ، وأجازوه ، وتصدر للتدريس ونفع الناس ...

وكانت وفاته بمصر يوم الجمعة سابع عشر شهر ربيع الثاني سنة أربع عشرة وألف .

وقد نقل عن الخفاجي - من غير إشارة إلى كتابه الذي نقل منه - مدحاً للمؤلف وثناءً عليه ووصفاً لاخلاقه ، وأبياتاً من بعض نظمته .

وقد لخص عمر رضا كحالة في كتابه معجم المؤلفين^(٢) ما أورده محمد المحبتي في خلاصة الأثر بقوله « محمد بن يوسف بن عبد القادر الدمياطي المصري الحنفي ، فقيه أفتى وجمع وألف وتوفي بمصر » ونقل سنة وفاته منه . الزهر اليانع :

صرح المؤلف نفسه بنسبة هذه الرسالة إليه إذ قال في مقدمتها : « فيقول الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف الدمياطي الحنفي .. » .

وأشار إلى أن هذه الرسالة هي اجابة عن سؤال وجهه بعض الاخوان من علماء عصره عن معنى قول الفيروز آبادي في ديباجته في كتابه المسمى بالقاموس المحيط والقابوس الوسيط ما نصه : « وإذا ذكر المصدر مطلقاً أو الماضي بدون الآتي ولا مانع فالفعل على مثال كتب ، وإذا ذكر آتية بلا تقييد فهو على مثال ضرب » ، وحدد موضع السؤال بقول صاحب القاموس : « ولا مانع »^(٣) .

وكتب رسالته بأسلوب واضح في غالب المواضع ، ولم يخل أسلوبه من تأثير الفلسفة والمطلق أحياناً فهو يقول مثلاً : « إن الشرط يلزم من عدمه العلم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم »^(٤) .

وقد سار المؤلف في عرض رسالته على نهج ترتب غاية الترتيب ، وقد بدأ بمرض أقوال علماء هذا الفن في هذه المسألة ، ثم أخذ يوضح أقوالهم توضيحاً مبسوطاً ، كان يخطه بالتأييد أو النقد أو الترجيح .

وقد استقى المؤلف مادة ، رسالته من عدد من المصادر يقتضي المقام إيوان أسماء مؤلفيها بحسب تسلسل وفياتهم : ١ - الكسائي علي بن حمزة المتوفى سنة ١٨٩ هـ . ولم يصرح

بالمصدر الذي نقل منه في موضع واحد من رسالته .
٢ - الجوهري : اسماعيل بن حنّاد المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ هـ . وقد صرح المؤلف بالنقل من كتابه الصحاح في موضعين .

٣ - ابن مالك الطائي : جمال الدين محمد بن عبد الله النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ . وقد صرح بالنقل من كتابه .
أ - لامية الافعال في ثمانية مواضع .
ب - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في أربعة مواضع .
٤ - ابن فلاح : تقي الدين أبو منصور بن فلاح بن محمد بن محمد اليميني الدحوي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ . وقد صرح بالنقل من كتابه الكافي في موضع واحد .
٥ - الفيروز آبادي : مجد الدين المتوفى سنة ٨١٧ هـ . وقد صرح بالنقل من كتابه المشهور القاموس المحيط في ستة مواضع .
٦ - بحر اليميني : أبو عبد الله محمد بن عمر الحضرمي المتوفى سنة ٩٣٠ هـ . وقد صرح بالنقل من كتابه شرح لامية الافعال لابن مالك المسقى « فتح الاكفال وحل الاشكال بشرح لامية الافعال » في عشرة مواضع .
٧ - البرماوي : لم أقف على الرجل المقصود بهذا اللقب ولم أقف على نسبة أحد شروح لامية الافعال الى واحد ممن لقبوا بهذا اللقب . وقد صرح النماطي بالنقل من هذا الشرح في موضع واحد .

المخطوطة :

توجد المخطوطة في مكتبة خسرو باشا في استنبول ، وهي واحدة من مجموع ضم ثمانتي عشرة مخطوطة في علوم مختلفة ، رقمه في المكتبة ٧٥٤ .
والمجموع في مجلد واحد خطه واضح جميل موحد ، قياسه (٢٠ × ١٥) ، وتبدأ مخطوطة (الزهر البائع) من الورقة ١٣٧ ، وتنتهي بالورقة (١٤٥ هـ) ، وتشتمل الصفحة الواحدة من كل ورقة على خمسة عشر سطراً . وتنتهي الصفحة بالتعقيبات التي تشير الى اللفظة الواردة في بداية الصفحة التالية .

اما الرسائل الاخرى التي يصفها المجموع فهي :

١ - شرح خطبة القاموس لمحمد أمين البخاري أمير بانشاء المتوفى في حدود سنة ٩٨٧ هـ .
٢ - الحاصل بالمصدر لمحمد أمين البخاري .
٣ - تحقيق الحرف (قد) لمحمد أمين البخاري .
٤ - اعراب حديث التسيب : لم يذكر اسم مؤلفه .

٥ - الفرق بين الضاد والظاء : منظومة لأبي نصر محمد بن أحمد الفروخي الكاتب المتوفى سنة ٧٥٥ هـ كما ذكر الاستاذ الفاضل الدكتور طه محسن (١) .
٦ - مسألة تعند ما بعد إلا لجمال الدين بن هشام الانصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ .
٧ - الكلام على قوله تعالى : « لن يستنكف المسيح أن يكون عبد الله » ، لجمال الدين بن هشام الانصاري .
٨ - حقيقة الاستفهام والفرق بين أنواته : لجمال الدين بن هشام الانصاري .
٩ - مسائل في موضوعات متفرقة أجاب عنها جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
١٠ - المقالات المسفرة عن دلائل المغفرة : للور الدين علي بن عبد الله بن أحمد التمهودي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
١١ - رسالة على أوائل صحيح البخاري : لجلال الدين السيوطي .
١٢ - الشعار في علم التاريخ : لجلال الدين السيوطي .
١٣ - جمع الشهور والأيام : منظومة ليحيى بن سلامة بن الحسن الحصكفي المتوفى سنة ٥٥١ هـ .
١٤ - الزهر البائع على قول صاحب القاموس في الديباجة ولا مانع : لمحمد بن يوسف النماطي الحنفي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ .
١٥ - حزب البحر الاكبر : لأبي الحسن علي بن عبد الله الشاذلي ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
١٦ - حزب محيي الدين النووي .
١٧ - تحفة السلوك في فضل السواك : لأبي العباس أحمد بن محمد الزاهد المتوفى سنة ٨١٩ هـ .
١٨ - شرح حزب البحر لأبي الحسن الشاذلي : لأحمد بن محمد بن عيسى المعروف بزياد المتوفى سنة ٨٩٩ هـ .
عملنا في التحقيق .

١ - ضبطنا النص بالحركات ضبطاً مفيداً .
٢ - استخدمنا النقاط والفواصل حتى تكون جمل النص واضحة عند القارئ .
٣ - أثبتنا في المتن ما رأيناه صحيحاً في المخطوطة ، ونبهنا في الهوامش على ما هو موجود في الأصل .
٤ - خرجنا الشواهد القليلة في مقامها التي وردت فيها .
٥ - خرجنا أقوال علماء اللغة الواردة اسمائهم في المتن وأشرنا الى مواضع ترجماتهم قدر المستطاع .

[النص]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بيده تصريفُ الأفعال ، الصمد الفرد المنزه عن كونه . أحوف أو ذا مثال ، العالم بخفيات الأمور وظواهرها بلا ريب اشكال ، الكاشف لمن شاء عن حقائق دقائق العلوم فيترجم بلسان القال عن لسان الحال ، والصلاة والسلام على أفضل الخلق من ملك ونشر ، بما أودعه الله فيه من كرائم الخلال^(١) ، وبما أتحنه به من أنسب في حضرات قُديسه ، حين أسفر له عن ذلك الجمال ، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه خير صحب وخير آل . وبعد ، فيقول الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف الدمياطي الحنفي : قد تكرر السؤال من بعض الاخوان الذين هم خلاصة نوي العلوم ، وإنسان عين الزمان ، على قول العلامة ذي المؤلفات العديدة ، والأسفار الجامعة المفيدة ، أبي عبد الله محمد بن أبي يوسف يعقوب بن محمد الفيروز آبادي ، في ديباجة كتابه المسمى بالقاموس المحيط والقاموس الوسيط ما نصه :^(٢) « وإذا ذكرت المصدر مطلقاً أو الماضي بدون الآتي^(٣) ولا مانع ، فالفعل على ١٣٨ ظ / مثال كتب . وإذا ذكرت آتية بلا تقييد فهو على مثال ضرب » . فوقع السؤال عن ذلك ممن وقعت الإشارة إليه من الاخوان ، ما معنى قوله ولا مانع ؟ فما المانع من هذا الشأن ؟ فاستخرت الله تعالى ، وكتبت على ذلك ما تيسر جمعه ، وأرجو من الله العظيم ان يعم نفعه ، مُسمىاً لذلك بـ « الزهر اليانع على قول صاحب القاموس في الديباجة ولا مانع » ، وخدمت به حضرة جناب المولى الاعظم ، والمخدوم الكريم المعظم ، ملك علماء المسلمين ، وأوحد نبلاء العالمين ، فرد أبناء الزمان ، وواحد نوع الانسان ، رحلة الشتاء والصيف ، حاوي فضيلتي القلم والسيف ، حلال المشكلات بتحقيقاته ، كشاف المعضلات بتدقيقاته مزين الممالك العثمانية ، ومشرف الامصار المرادية^(٤) الخاقانية حضرة مولانا حسين افندي باشازاده^(٥) ، أدام الله له السيادة والسعادة ، ويلقنه في الدارين مراده^(٦) ، وأتاء في الجنة الحسنى وزيادة ، ولا زالت الايام متجملة برباسته ، والاقداز جارية بارادته . آمين .

فقلت مستعيناً بالله الذي بيده أزمنة التوفيق ، والمرشد الى مقامات ١٣٩ و / التوفيق : أعلم أن الذي يدل عليه كلام الشيخ ابن مالك^(٧) ، رحمه الله تعالى في لامية الافعال^(٨) أن المضارع لفعل المفتوح العين إن كان يفعل بضم العين أو يفعل بكسرها ، فكل منهما إما أن يكون قياسياً وإما أن يكون سماعياً . فلنفرض الكلام على ذلك في فصلين :

الفصل الاول

في الكلام على فعل يفعل

إعلم أن فعل المفتوح العين الذي مضارعه يفعل بضمها ، تارة يكون الضم قياسياً ، وتارة يكون سماعياً ، فيكون قياسياً في أربعة مواضع :

في أربعة مواضع :

- الاول : إذا كان عينه واواً نحو : قال يقول ، وكان يكون .
 - الثاني : إذا كان لاله واواً نحو غزا يغزو ونجا ينجو .
 - الثالث : إذا كان مضاعفاً متعدياً نحو : منه يمدّه وعده يعمده .
 - الرابع : إذا قُصد بالفعل غلبةُ المفاخرة : كسابقته فانا أسبقه بضم الباء مع أنه في غير المفاخرة يكون بكسرها^(٩) .
- فهذه المواضع القياس فيها ان يكون المضارع مضموماً ، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مالك في اللامية :

.....
- والمضارع من فَعَلْتُ إن جُعِلَا

مضموم عين وهذا الحكم قد يُدَلّا

داعي لزوم انكسار العين نحو قَلَا^(١٠)

عينا له الوار أولاً يُجاء به

لما لبث مُتأخّر وليس له

يقوله قبل ذلك :

كذا المضاعف لازماً كحرف ط لا ١٣٩

وضم عين معناه ويندر إذا كسر كما لازم إذا ضم احتمالاً^(١١)

★★★

تنبيهات :

الاول : يستثنى مما إذا كان عينه واوا ما إذا كان لامه ياء نحو شوى يشوى وغوى يغوى وما أشبه ذلك فإنه يكون بالكسر لتقل اجتماع الواوين .

الثاني : شرط في التسهيل^(١٢) للزوم الضم فيما كانت لامه واوا ان لا يكون عينه حرف خلق وهو مقتضى كلامه في اللامية حيث قال :

عين المضارع من فقلت حيث خلا

من جالب الفتح كالمبني من عتلا

فاكسر أو اضمم^(١٣)

واعترض عليه العلامة اليميني بخرق في شرح اللامية^(١٤)

فقال : « وكأنه رحمه الله لم يمين النظر في ذلك ، فإني تتبعته مواده فوجدت غالب حلقي العين مضموماً ، ولم يفرد الفتح الا في قليل منها ، وجاءت مواده بالضم والفتح ، فالمضوم : ثفت الشاة تنفو صؤثك ، وجحا التراب يجحوه فرقه ، وعد من ذلك خمسة عشر فعلاً^(١٥) انفردت بالضم على القياس » . ثم قال : « ولم أظفر بما انفرد بالفتح سوى طحا الارض يطحها بسطها ، وطقى يطقى جاوز القدر ، وفيه لغة كرجي^(١٦) ، وفحا التراب يفحاه^(١٧) فهذه ثلاثة ، وجاز في أفعال الضم والفتح كدحى الارض يدحوها ويدحها ، وسحا التراب يسحوه ويسحاه . ١٤ و / جزفة ، وصفى اليه يصفو ويصفى ، وضخى للشمس يضحو ويضخى فهو ضاح : برز ، وطها اللحم يطهوه ويطهاه : أنضجه طبخاً وشياً ، ومحا الكتاب يمحوه ويمحاه ، ونحا نحوه ينحو وينحا : قصده ، فهذه سبعة انتهى^(١٨) »

وأقول : الشارح المذكور^(١٩) هو الذي لم يمين النظر في كلام ابن مالك ، وذلك لان ابن مالك شرط في التسهيل للزوم الضم ان لا تكون عينه حرف خلق ، وما ذكر الشارح مما وجده من غالب الحلقي مضموماً لو سميح فيه الفتح لجاز كما هو في الثلاثة التي انفردت بالفتح ، وكما في السبعة التي فيها الامران ، ليس الضم فيها لازماً ، بل ولا الافعال التي انفردت بالضم ليس الضم فيها لازماً لما تقرّر من أن الشرط يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، اللهم لو كان ابن مالك قد ذكر أن شرط مجيء الضم افتقاء حرف الحلق لكان يأتي ما ذكر ، فابن مالك جعل ذلك شرطاً للزوم لا للاتيان ، والظاهر انه انعكس على الشارح الشرط بالمشروط ، لانه قد وقع له مثل ذلك في الافعال الحلقية فقال^(٢٠) « وشذ بفاه يبغيه أي : طلبه ، ونعى الميث ينبغي : ندبه ، ووخاه يخيه ووعاه يعيه وهى نهى فتأمل .

التنبيه الثالث : ١٤٠ ظ / يستثنى من المضاعف المتعدي نوعان :

ما انفرد فيه الكسر وهو قتل واحد : خبّه نجبه ، وهي لغة في أحبه ، ومنه صيغ المحبوب ، وبهذه اللفظة قرأ أبو الجوزاء أوس بن عبد الله وأبو رجاء العطاردي ، واسمه عمران قوله تعالى ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾^(٢١) بفتح أول الفعلين وكسر ثانيهما . قال في الصحاح^(٢٢) « ولا يأتي في المضاعف بفعل بالكسر الاو يُشرحه بفعل بالضم إذا كان متعدياً خلا هذا الحرف »

النوع الثاني : ذكر ابن مالك^(٢٣) خمسة أفعال يجوز فيها الوجهان ، الضم والكسر وهي : هز الشيء : كرهه ، وأما هز الكلب أي : نبخ فهو بالكسر لا غير ، وشذ الشيء أوثقه ، وعلة الشراب : سقاء غللا بعد نهل ، وبته ، قطعه ونم الحديث : حملة وأفشاه وزاد عليه الشارح اليميني^(٢٤) أربعة أفعال ، وهي : نث الخبر : أفشاه ، وشج رأسه ، وأضه : ألجأه ، وزمه : أصلحه ، وزيت عليهما فعلين وهما : ضره يضره : إذا جمعه ، وبهما قرأ ابن عباس : « فَبُذِرْتُمْ » بضم الصاد وكسرها مع تشديد الراء ، وهش الورق يهش ويهشه خبطه^(٢٥) بعصا ليتمات^(٢٦)

التنبيه الرابع : ١٤١ و / يستثنى من غلبة المفاخر ما إذا كان في الفعل ما يقتضي كون مضارعه على يفعل بالكسر وسيأتي ذلك في الفصل الثاني ، وما إذا كان عينه أو لامه حرف خلق عند الكسائي^(٢٧) ووافقه الجوهري^(٢٨) وصاحب القاموس^(٢٩) والمبارة لصاحب القاموس : خاضفة مخاضمة وخضومة فخضمه يخضمه غلبه وهو شاذ لان فاعلته ففعلته يرد يفعل منه إلى

الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح كفاخره ففخره يُفخره انتهى . وما عدا ما تقدم من المواضع الأربعة فهو موقوف على السماع ، فما سُمِعَ مضموماً أتبع ، وما لا فلا نحو نُصِرَ بنصر ، وكتب بكتب ، ودخل بدخل ، ولولا خوف الإطالة لذكرت الأفعال المسموعة بالضم في المضارع وهي مثنان وخمسة وثلاثون وما فيه الوجهان ، وما فيه ثلاثة الأوجه^(٢٢) ، والكلام على ذلك مستوفى في شرح لامية الأفعال لليمني فراجع^(٢٣) .

الفصل الثاني

في الكلام على فعل يفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع اعلم أن هذا النوع أيضاً على قسمين : قياسي وسماعي : فالقياسي أيضاً واقع في أربعة مواضع :

الاول : إذا كان فاءه واواً نحو : وَغَدَ / ١٠٤١ / يَمُذُ ، ووزن يزن وما أشبه ذلك .

الثاني : إذا كان عينه ياء نحو باع يبيع ومال يميل .

الثالث : إذا كان لائه ياء نحو : رمى يرمي ، وأتى يأتي .

الرابع : إذا كان مضاعفاً لازماً كحَنَ يَحْنُ ، وَأَنْ يَنْ . فهذه المواضع الأربعة القياس فيها أن يكون المضارع مكسوراً وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مالك في اللامية^(٢٤) :

..... وأين

كسراً لعين مضارع يلي فعلاً

ذا الواو فاء أو الياء عيناً أو كاتى

كذا المضاعف لازماً كحَنَ ملا

تنبيهات :

الاول : صرح في التسهيل بأن سائر العرب غير بني عامر تلتزم كسر مضارع ما فاءه واو . ولم يستثن منه شيئاً ولا شرط له . بل ، وهو مقتضى كلامه في اللامية ، لكن قال الشارح اليمني^(٢٥) وذلك عجيب من الناظم فإنه قد جاءت هذه أفعال بالفتح ، بل أنا أقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق فإنني تتبعته مواضع فوجدت حلق اللام منه مفتوحاً كَوَجَّأَ أَنشِيه يَجَّا : رَضَ خَضِيئِيه ، وَوَعَّه يَدَعُه : تَرَكَه / وَوَزَّعَه يَزْعُه : كَفَّه ، وَوَضَعَه يَضَعُه ، وَوَقَّعَ يَقَعُ ، وَوَتَّعَ رَأْسَه يَتَّعُه : شَدَّعُه ، وَوَلَّعَ الْكَلْبَ يَلْعُ ، وَوَيَّعَ يَنَعُ ، إذا فطن ، ولم اعتز على شيء من ذلك غير وضع الأمر يوضح ، انتهى ، قلت : ١٤٢ / مجمل كلام ابن مالك في الحكم على سائر العرب غير بني عامر أنها تكسر مضارع هذا النوع إما لفظاً أو تقديراً ، فإنما لفظاً فظاهر وتقديراً فبما تكره الشارح من الأفعال الثمانية بالفتح ، فإن قلت : من أين [عرف] أنها مكسورة تقديراً ؟ قلت : الدليل على أنه مكسور تقديراً حذف الواو من الأفعال الثمانية للقاعدة المقررة من حذف الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة ، لأن هذه الفتحة تشبه الفتحة الثانية عن الكسرة فيما لا ينصرف في الجمع المعتل بالياء الموازن لمفاعل كجوار ، فإنه في حال جزئه يُجَزُّ بالفتحة ، وكان مقتضى ذلك أن تظهر الفتحة فيه على الياء ، لكن حكموا بأن النائب^(٢٦) عن التثنية وإن كان خفيفاً في نفسه ثقيل فلم تظهر الفتحة فيه في حال الجزئ لذلك ، وكذلك هذا فإن حرف الحلق لما كان ثقیلاً ، والكسرة معه ثقيلة أقاموا هذه الفتحة لخفتها مقام الكسرة التي كانت مستحقة ، فهي وإن كانت خفيفة في نفسها فهي ثقيلة ، ولأجل ذلك حذفت الواو من هذه الأفعال كلها بخلاف وجل يوجل لأن ماضيه مكسور العين فالمضارع جاء مفتوحاً على القياس لأنه من باب علم يعلم ، فالفتحة فيه لفظاً وتقديراً لا لفظاً فقط كما تقدم ، فلأجل ذلك تشبث الواو . ١٤٢ ظ / قلت : فما تصنع في وسع يسع ؟ فلم لا يكون مثل وجل يوجل ؟ قلت : يُحْمَلُ على أنه من الباب الشاذ الذي هو باب حسب يحسب ، فأقيمت الفتحة فيه مقام الكسرة ، فلأجل ذلك حذفت الواو ، فكل موضع حذفت منه الواو فالفتحة فيه قائمة مقام الكسرة لأجل ثقل حرف الحلق ، وما لا فلا فإن قلت : قد تشبث الواو في أفعال حلقية جاءت بالفتح ، وهي : وغر صدره يغز ويغز ويغز بمعنى توقف ، ووجر يجر ويجر ويجر بمعنى ، وولة يله ويؤله : ذهب عقله ، فهلا حذفت الواو في حال الفتح أيضاً ، قلت : الذي يفهم مما تقدم أن وجود حرف الحلق شرط لحذف الواو من يفعل بالفتح ، وقد علم من التقرير أن الشرط لا يلزم من وجود الوجود ، نعم لو حذفت الواو من يفعل بالفتح بدون حرف الحلق لكان ذلك وارداً فتأمل فإنه في غاية التحقيق في هذا النظام وقال في القاموس^(٢٧) وجده يجنة ويجنة بالضم ولا نظير له انتهى ، فهو في غاية الشذوذ .

التنبيه الثاني : يذكر في التسهيل^(٢٨) أيضاً أن العرب جميعاً التزمت كسر مضارع ما عينه ياء ولم يشذ منه شيء فحينئذ يحمل نحو بات / ١٤٣ و / يبيت ويبيت ، وبأله وبأله . وأن المكسور مضارع المفتوح والمفتوح مضارع المكسور .

التنبيه الثالث : يستثنى من يأتي اللام أبي يابن على أنه نقل في القاموس ^(١١) أبي الشيء يابيه بالكسر على القياس أيضاً ، وذكره التسهيل ^(١٢) أيضاً أن التزام كسر هذا النوع لغة غير طلي من سائر العرب . قال الشارح اليميني ^(١٣) ومفهومه أن طلياً يفتحونه قياساً ، ولم ينقله غيره عنهم إلا في قلاه بقله بلى ، أي : أبغضه ، قلت : قال العلامة ابن فلاح ^(١٤) في كافيته ^(١٥) وما جاء على يفتح بفتح العين من غير حرف الحلق شأً وقد نقلت ألفاظاً : أبي يابى ، وقل يلقى ، وسل يسل ، وجنى يجبى ، وغشى الليل يفسى ، فهذه تزداد على ما نقله غيره عنهم .

التنبيه الرابع : يستثنى من المضاعف اللزوم ضربان : الأول : ما يشارك الكسر فيه الضم ^(١٦) وذكر ابن مالك في اللامية ^(١٧) أنها ثمانية عشر فعلاً وهي : صد عن الشيء : أعرض ، وصد منه : ضج وضجر ، وأث ، أي : كثر ، وخر ، أي : سقط ، وحذت المرأة ، أي : تركت الزينة ، وخرت العين أي : غررت دمعها ، وخر في عمله ، أي : قصده بعزم وهمة ، وخرت يده بالمشاة ، وطرأت بمعناه . أي طارت عند القطع ، ودرث ١٤٣ ظ / باللين ، أي : بكثرة ، وجم الماء : كثر واجتمع ، وشب الحصان إذا فرج ويشط فرج يديه جميعاً ، وغن له ، أي : غرض ، وفخت الأفعى بالمهملة والمعجمة ^(١٨) إذا لفخت بفمها وصوتت ، وشد إذا انفرج ، وشخ ، أي : بخل ، وشطت الدار أي : بختت ، ونش ، أي : خف ونفث رطوبته ، وخر النهار ، أي : خبيت شمسهُ . ودار عليه اليميني ثمانية أفعال وهي : شت ، أي : تفرق ، وغرت الناقة بالمهملتين ، أي : سلحت ، وقز ، أي : برز ، وأزت القدر : شيع لفلانها صوت ، وبرزت الجرادة بتقديم المهملة : غررت ذنبها لتبيض ، وأضت الناقة ، اشتد لحمها وسميت ، وكغ عن الشيء : جبن وضغف ، وحل لحمه : هزل ، انتهى ، فتصير الأفعال اللازمة التي فيها الوجهان ستة وعشرين .

وزاد العلامة البرماوي في شرح اللامية ^(١٩) ليج في الأمر يلج باللام والجيم لجوجاً ولججاً ولجاجة ، وهو التماذي فيما لا يليق . الضرب الثاني : ما ينطرد فيه الضم ، وذكر في اللامية ^(٢٠) أنها ثمانية وعشرون وهي : مز به : جاوزه ، وجل عن منزله : ارتحل ، بخلاف جل قدرة فبالكسر فقط ، وهبت الريح نسبت ، ودرث الشمس : فاض شعاعها ١٤٤ و / وأجت النار والريح : شبع لها دوي ، وكز على قرنه : زجع ، وهم بالامر : قصده ، وغم النبات : طال ، وزم بانه : إذا تكبر ، وشخ المطر : نزل بكثرة ، ومل في سيره : اسرع ، وأل السيف : أبح ، وشك في الأمر : تردد فيه ، وأب : تهنا للسفر ، وشد في المشي ، أي : عدا ، وشق عليه الأمر ، إذا أضر به ، وخش في الشيء ، إذا دخل ، وغل فيه ، أي : دخل فيه أيضاً ، وفش القوم : خست حالهم بعد بؤس ، وجن عليه الليل : دخل ، ورش السحاب : أمطر ، وطش : أمطر أيضاً مطراً خفيفاً ، وتل ، أي : رات ، وظل دمه ، أي : ضاع ، وخب الحصان ، أي : أسرع ، وكم النخل ، إذا أطلع أكماله ، وعشت الناقة ، رغت وحدها ، ومشت أيضاً كفشت . وانتقد عليه الشارح اليميني ^(٢١) في ثلاثة منها وهي : أن وأب وطش فذكر نقلاً عن القاموس ^(٢٢) أنها بوجهين .

وزاد عليه الشارح المذكور ^(٢٣) في التزام الضم في المضاعف اللزوم ثمانية عشر فعلاً وهي : مث اليه ، وسخ الماء ، سال ، وسخ بطنه : رقا الخارج منه ، وأخ بالمهملة : سفل ، وسخت الجرادة بالمعجمة : غررت ذنبها لتبيض ، وأد البعير : زجج الحنين في جوفه ، وحد عليه : غضب ، وغز الظليم : صاح ، وحض الحمام إذا شرط وعدا وضم أدنيه وخضع ١٤٤ ظ / بذنبه ، ولطخت الناقة بذنبها ، ألصقته بين فخذيها ، وكف بصره ، عجب ، والناقة تاكلت أسنانها من الكبر ، ويق في كلامه : أكثر ، وشق بصر الميت : تبع روحه ، وعك يومنا ، اشتد حره مع سكون ريحه ، وفك الرجل ، أي : هرم ، وأمت المرأة : صارت أمّاً ، وغم يومنا ، اشتد حره ، وصن عنه ، صد وأعرض ، فهذه الثمانية عشر تلحق بالثمانية والعشرين فيصير المستثنى ستة وأربعين ، وماعدا ما ذكر من الأنواع الأربعة المتكلمة بالكسر فيها سماعي كضرب يضرب ، وجلس يجلس ، فليم من جميع ما تقدّم أن السماعي من الأفعال بضم عين مضارع فقل المفتوح أو بكسرها على طريق الإجمال ماعدا واوي العين واللام ويائيهما ، وواوي الفاء والمضاعف مطلقاً وما لقلبة المفاخر ، وقد نظمت ذلك فقلت .

قد جا . قياساً ومسموعاً فخذ جملاً
عيناً كذاك إذا في اللام قد جملاً
إلا الذي لغة عن ذلك اعتزلاً
ولم يكن بدواعي الكسر قد شغبلاً
أي فإيه من حروف الحلق قد حصلاً
بالواو ماء أتى أو عيناً أو كمللاً

ضم المضارع عيناً أو بكسرتـه
ينقاس ضمّاً إذا ما الواو فيه أتى
وفي المضارع موصولاً بتمدية
وفي الذي قد أتى من ذي مفاخرة
١٤٥ و / ولم يكن عند بعض غير أوله
وخذ قياساً لكسر في المضارع إن

سوى الذي جاء مضموماً وما اشتملا
وما عدا ذاك مسموعاً كما نُقِلَا

بالياء أو ذا لزوم أو مضاعفة
على انضمام وكسر في مضارعه

ولنرجع الى كلام صاحب القاموس في قوله في الديباجة ولا مانع ، اذا ذكرت المصدر مطلقاً الى آخره ، فقوله ولا مانع أي لا مانع من الضم وهي الاقسام الاربعة المذكورة أول الفصل الثاني الموجبة للكسر ، فاذا ترجم بالمصدر أو بالفعل الماضي فقط وكان من الاقسام المذكورة فهو بالكسر ، فقد انكشف بحمد الله تعالى قوله : « ولا مانع ، فقوله في فصل الواو من باب الباء : الوثب ، الطفر ، فقد ترجم بالمصدر فلولا قوله : ولا مانع لحكمنا بأنه من باب كتب لكن منع من ذلك كون فائه واواً ، وهو موجب للكسر ومانع من الضم كما يعلم ذلك مما قدمناه في هذه الرسالة ، وكذلك قوله في فصل الفاء من باب الهمز : « الفية : ما كان شمساً فندسخه الظل ، والرجوع » ،^(١) فهو وان ترجم له بالمصدر فهو من باب ضرب لأنه يأتي العين . وكقوله ١٤٥ ظ / في فصل الفين من باب التاء : الفيت : المطر ، وغاث الله البلاد »^(٢) فتترجم المصدر أولاً ثم بالماضي بدون الآتي ، وهو من باب ضرب لكونه يأتي العين ، وقس على ذلك ما وقع من نظائره ، فلا نطيل بذكر الامثلة وهذا آخر ما تيسر جمعه في هذا المقام ، والحمد لله ولي الانعام ، وعلى رسوله أفضل الصلاة والسلام وهو حسبي ونعم الوكيل ، تم .

هوامش المقدمة

- (١) خلاصة الأثر ٢٧٠ / ٤ - ٢٧١
(٢) ج ١٢ ص ١٢٧
(٣) القاموس المحيط ٤
(٤) الزهر البائع
(٥) مجموعات مخطوطة في مكتبات استنبول ص ٤٩
(الهامش)

هوامش النص

- (١) في الأصل « كرايم »
(٢) القاموس المحيط والقبوس الوسيط ص ٤ .
(٣) أي المضارع وقد ورد في الأصل (الآي) وهو تصحيف .
(٤) نسبة الى مراد الرابع
(٥) لم نقل على هوية المذكور
(٦) في الأصل (مزاده) والتصحيح يقتضيه السياق .
(٧) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي النحوي ، توفي في دمشق سنة ٦٧٢ هـ . من أشهر كتبه : الخلاصة الالغية وتسهيل الفوائد ، وعمدة الحافظ وعدة اللالط وغيرها . انظر ترجمته في فتح الطبيب ٢ / ٢٨١ ويديع الوعاة ٢١٠
(٨) انظر شرح لامية الافعال لابن النظم ٢٢٩ - ٢٣٦
(٩) تقول : (أسبيله) بكسر الباء .
(١٠) شرح لامية الافعال لابن النظم ٢٣١ و ٢٣٣
(١١) نفسه ٢٢٩ و ٢٣٠ .
(١٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٩٧ .
(١٣) شرح لامية الافعال لابن النظم ٢٣٥ وتكملة البهت الاخير : اذا تعين بمضهما
لقد شهرة اودام قد اعتزلا
(١٤) بحرق : لقب محمد بن عمر بن المبارك بن عبد الله بن علي الحميري الحضرمي الشافعي علامة اليمن ، ولد سنة ٨٦٩ هـ بحضرموت ، وتوفي مسموماً بالهند سنة ٩٣٠ هـ انظر تاج المروس حنان ٢ / ٣٠٠ .
- (بحرق) وهديّة المارلين ٢ / ٢٣٠ .
(١٥) اسم الشرح : « فتح الاقنال وحل الاشكال بشرح لامية الافعال »
(١٦) وذكر في الشرح المختصر من ذلك أيضاً : دعا يدعو ولها يلقو ، ولها يلهو ، وسخا بالمال . يسخو ، وصحا يصحو . انظر ص ٢٦
(١٧) اي (طلي) .
(١٨) شرح لامية الافعال لبحرق اليميني الشرح المختصر ٢٦ .
(١٩) شرح لامية الافعال لبحرق اليميني (الشرح المختصر) ص ٢٦ .
(٢٠) يعني بحرق .
(٢١) شرح اللامية لبحرق (الشرح المختصر) ص ١٥ فقد ذكر فيه المجلدين الاولين .
(٢٢) آل عمران ٣١ . وجاء في تفسير البحر المحيط ٣ / ٤٣٠ : « قرأ ابو جازء المطاردي » « تجبئون » ، و « يجبنكم » بفتح التاء والياء من « حب » وهما لغتان . ونقل ابو حيان عن الزمخشري انه قرأه « يجبنكم » بفتح الباء والادغام .
(٢٣) مادة (حب) .
(٢٤) شرح لامية الافعال لابن النظم ٢٣٠ .
(٢٥) لربعة الفعال تلحق بالخسة التي ذكرها ابن مالك ، وقد نقلها الدمياطي عنه كما ترى .
(٢٦) البقرة ٢٦٠ . وانظر في القراءة تفسير البحر المحيط لابي حنان ٢ / ٣٠٠ .

(٢٧) في الاصل (بمعنى) وما أوردناه هو المعروف .
 (٢٨) في الاصل (لتيمامة) والصحيح ما ذكرناه نقلاً عن اللسان
 والتاج (هشت) .
 (٢٩) انظر شرح لامية الافعال لابن النافذ ٢٣٢ - ٢٣٤ .
 (٣٠) الصحاح مادة (خصم) .
 (٣١) القاموس المحيط مادة (خصم) .
 (٣٢) في الاصل : الثلاثة أوجه ، وما أوردناه هو الاصح .
 (٣٣) يعني الشرح الكبير الذي لم نقل عليه . وقد اختصر
 ما اشار اليه في شرحه المختصر ٢٦ - ٢٧ .
 (٣٤) شرح لامية الافعال لابن النافذ ٢٢٨ و ٢٢٩ .
 (٣٥) التسهيل ١٩٧ .
 (٣٦) قول الشارح اليميني بحرق في شرحه الكبير الذي لم نقل
 عليه وقد لخصه في شرحه المختصر الذي اعتمدنا عليه ص ١٨ .
 (٣٧) زيادة يقتضيه سياق الكلام .
 (٣٨) في الاصل (النايب) .
 (٣٩) القاموس المحيط (وجد) .
 (٤٠) التسهيل ١٩٧ .
 (٤١) مادة (ابي) .
 (٤٢) التسهيل ١٩٧ .
 (٤٣) (بحرق) . والشرح المشار اليه هو الشرح الكبير
 الذي لم نقل عليه .
 (٤٤) ابن فلاح : منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن ميمر
 اليميني ، تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح الدحوي ، له
 مؤلفات في العربية منها الكافي . جزء في غاية الحسن يدل على
 معرفته بأصول اللغة ، مات سنة ثمانين وستمائة . انظر ترجمته
 بنية الدعاة ٣٩٨ وهدية العارفين ٢ / ٤٧٤ .

(٤٥) لم نقل عليه .
 (٤٦) في الاصل (اللام) والتصحيح يقتضيه السياق .
 (٤٧) شرح لامية الافعال لابن النافذ ٢٣١ .
 (٤٨) أي (فُحِت) بالخاء ايضاً .
 (٤٩) أي بحرق ، في شرحه الكبير الذي لم نقل عليه ، وقد اشار
 في شرحه المختصر على اللامية الى تلك الافعال قال : « وقد ذكرت في
 الشرح ثمانية أفعال تتلحق بها » انظر ص ٢٥ .
 (٥٠) لم نقل على هذا الشرح ولم أجد اشارة اليه فيما نسب الى
 من لقب بالبرماوي ولعل المؤلف : ذو النون بن احمد بن يوسف
 البرماوي لم الميشتابي الحنظلي المتوفى سنة ٦٧٧ هـ كما في هدية
 العارفين ١ / ٣٦٤ ، أو محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي
 المصري شمس الدين أبو عبد الله الشافعي ، أصله من عسقلان ولد
 سنة ٧٦٣ وتوفى بالقدس سنة ٨٢١ كما في هدية العارفين
 ١٨٦ / ٢ .
 (٥١) شرح لامية الافعال لابن النافذ ٢٣٠ - ٢٣٤ .
 (٥٢) شرح لامية الافعال لبحرق اليميني (الشرح المختصر)
 ٢٢ ، ٢١ .
 (٥٣) القاموس المحيط المؤلف : (أثل) و (أب) و (طشش) .
 (٥٤) زاد عليه بحرق في شرح اللامية الكبير الذي لم نقل عليه ،
 وأشار في شرح اللامية المختصر الى ذلك بقوله « وذكرت في الشرح
 ثمانية عشر فعلاً تتلحق بها » انظر ص ٢٣ .
 (٥٥) القاموس المحيط مادة (وثب) .
 (٥٦) القاموس المحيط مادة (فها) . والرجوع معنى ثان من
 معاني الشيء . وفي القاموس المحيط معانٍ أخرى لم يذكرها
 المؤلف .
 (٥٧) المصدر نفسه (غيث) . وفي القاموس معانٍ أخرى أعطاها
 المؤلف اختصاراً .

مراجع الدراسة والتحقيق

(الشرح المختصر) . دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي
 الحلبي . (د . ت) . وعليه حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج .
 ٨ - شرح لامية الافعال لبحرق اليميني محمد بن عمر الحضرمي (ت
 ٩٣٠ هـ)
 ٩ - الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت في حدود
 ٤٠٠ هـ) . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي
 بمصر ١٩٥٦ م
 ١٠ - القاموس المحيط : لمجد الدين الفيروز آبادي
 (ت ٨١٧ هـ) . مطبعة السعادة بمصر ، وعليه تقييدات لابي نصر
 الهوري .
 ١١ - لسان العرب : لابن منظور (ت ٧١١ هـ) مطبعة صادر /
 بيروت ١٩٦٨ م .
 ١٢ - مجموعات مخطوطة في مكتبات استنبول . د . طه محسن ،
 منشورات معهد المخطوطات العربية ط ١ الكويت ١٩٨٥ م .
 ١٣ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى بدمشق
 ١٢٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
 ١٤ - هدية العارفين : لاسماعيل باشا البغدادي : استنبول
 ١٩٥١ م .

١ - القرآن الكريم .
 ٢ - بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين
 السيوطي (ت ٩١١ هـ) ط ١ مطبعة السعادة - القاهرة
 ١٣٢٦ هـ .
 ٣ - تاج الفروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي
 (ت ١٢٠٥) مطبعة الكويت .
 ٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين بن مالك
 (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي
 للطباعة والنشر ١٩٦٧ م .
 ٥ - تفسير البحر المحيط : لابي حيان (ت ٧٤٥ هـ) ط ١ نشر
 مكتبة ومطابع النصر الحديثة - المملكة العربية السعودية -
 الرياض (د - ت) .
 ٦ - خلاصة الاثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر : لمحمد
 المحبي . المطبعة الوهبية بمصر ١٢٨٤ هـ .
 ٧ - شرح لامية الافعال : لبدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) نشرها
 د . حسام سعيد النعيمي في مجلة كلية الدراسات الاسلامية العدد
 الرابع ١٩٧٢ م عن نشرة الالماني فوليك سنة ١٨٦٦ م .